الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الحقوق
قسم القانون العام

# دور نظرية الإثراء بلا سبب في حماية المتعاقِد الفعلي ضمن إطار العقد الإداري

## - دراسة مقارنة -

بحث علمي قانوني أُعدَّ لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإدارية و المالية – قسم القانون العام

إعداد الطالب

**محمد علاء محمد**

الأستاذ المشرف

**الدكتور محمد الحلاق**

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق - جامعة دمشق

المشرف المشارك

**الدكتور عمار التركاوي**

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق - جامعة دمشق

2021 م

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة دمشق رقم /٢٧٤٥/ المُتَّخَذ في الجلسة رقم (٢٠) تاريخ (٢٠٢١/٨/١٦) المُتضمِّن تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الدكتوراه التي أعدَّها الطالب **محمد علاء محمد** بعنوان: "**دور نظريّة الإثراء بلا سبب في حماية المُتعاقِد الفعلي ضمن إطار العقد العقد الإداري –دراسة مُقارَنة**" من السّادة الأساتذة:

**د. محمد الحلاق** الأستاذ في قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة دمشق عضواً مشرفاً

**د. سعيد نحيلي** الأستاذ في قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة دمشق عضواً

**د. حمود تنار** الأستاذ في قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة حلب عضواً

**د. حسن البحري** الأستاذ في قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة دمشق عضواً

**د. عيد قريطم** المُدرِّس في قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة دمشق عضواً

وبعد المُناقشة العلنيّة التي تمَّتْ بتاريخ (٢٠٢١/١١/٨)، فقد أوصتْ اللّجنة بمنح الطالب **محمد علاء محمد** درجة الدكتوراه في الحقوق اختصاص العلوم الإداريّة والماليّة– قسم القانون العام، بمُعدّلٍ عام قدره (٨٦%)، وبتقدير **امتياز**.

وبعد إجراء التعديلات كافّة، والأخذ بالمُلاحظات المطلوبة من قبل اللّجنة، تمَّتْ طباعة الأطروحة بصيغتها النهائيّة.

# المُلخَّص

تُعَدُّ نظريّة الإثراء بلا سبب من النظريات القانونيّة المُستقِرّة في القانون المدني المُقارَن، والمنصوص عليها تشريعيّاً لدى الأنظمة القانونيّة المُقارَنة جميعها، وقد طُبِّقَتْ ضمن إطار مجالات مُحدَّدة وواضحة في ذلك النطاق، ولكنْ في المقابل فإنَّ نطاق تطبيقها في القانون الإداري لا يشبه الحال الذي كانتْ عليه في القانون الخاص إطلاقاً، إذ اصطدمتْ بعوائق عديدة حتى استطاعتْ أنْ تجدَ لها مكاناً في علاقات الإدارة مع الأفراد، وقد أسهمتْ السّوابق القضائيّة الصّادرة عن قضاء مجلس الدولة في الأنظمة القانونيّة المُقارَنة في وضع نظريّةٍ إداريّة في الإثراء بلا سبب في القانون الإداري، تختلف من حيث شروطها ومجالات تطبيقها عن تلك المُستقِرّة في نطاق القانون المدني، ففي مجال العقود الإداريّة طُبِّقَتْ النظريّة الإداريّة في الإثراء بلا سبب من أجل إيجاد حلٍّ عادل للمُقاول الذي قام بتنفيذ أداءات مُعيَّنة لجهة الإدارة، وعلّة تطبيقها كان بسبب غياب العقد الإداري بين الطّرفين، ويكون ذلك إمَّا بسبب تنفيذ الأداءات قبل بدء الرّابطة العقديّة، نظراً إلى وجود حالة ضرورة تتطلَّب ذلك، أو تنفيذها بعد إبرام العقد الإداري، ولكنْ أُعلِنَ عدم مشروعيته بسبب مُخالفة القواعد القانونيّة في إبرام العقود الإداريّة، كما يمكن أنْ تُطبَّقَ النظريّة أيضاً في أثناء تنفيذ العقد الإداري المشروع الذي أُبرِمَ بشكلٍ موافق للقواعد القانونيّة، وذلك إمَّا في نطاق تنفيذ الأعمال الإضافيّة، أو في نطاق تنفيذ عقود المُقاولة من الباطن، وفي المجالات السّابقة جميعها أُطلِقَ على المُقاول مُصطلَح "المُتعاقِد الفعلي أو شبه المُتعاقِد"، نظراً إلى نشوء علاقة شبيهة بالعلاقة العقديّة تُسمَّى "العلاقة شبه العقديّة أو العلاقة الفعليّة"، وذلك تمييزاً عن مُصطلَح "المُتعاقِد القانوني" الذي تربطه بالإدارة علاقة عقديّة صحيحة، ومشروعة، ومُنتِجة لآثارها كافَّة، وقد تمخَّض عن ذلك التمييز أنْ تمَّ تعويض المُتعاقِد الفعلي عن النفقات النافعة فقط بالنسبة إلى الإدارة، بعد استنزال قيمة الربح الذي كان ينوي تحقيقه من خلال إقدامه على تنفيذ الخدمات إلى جهة الإدارة.

**الكلمات الدّالة:** العقد الإداري، العقد الفعلي، شبه العقد الإداري، المُتعاقِد الفعلي، شبه المُتعاقِد، مسؤوليّة الإدارة شبه العقديّة، الإثراء بلا سبب.

## Abstract

The unjust enrichment theory is one of the stable legal theories in the comparative civil law. It is legislatively stipulated in all comparative legal systems, and it has been applied within the framework of specific and clear fields in that scope, but on the other hand, its application in administrative law is not similar to it in Private law at all. As it ran into many obstacles until it was able to find a place for it in the administration's relations with individuals. Judicial precedents issued by the State Council's judiciary in comparative legal systems have contributed to the development of an administrative theory of unjust enrichment in administrative law, which differs in terms of its conditions and areas of application from those established within the civil law. In the field of administrative contracts, the administrative theory of unjust enrichment was applied in order to find a fair solution for the contractor who implemented certain performances for the administration, and the reason for its application was due to the absence of the administrative contract between the two parties, and this is either due to the implementation of the performances before the start of the contractual bond. This is either due to the implementation of the performances before the start of the contractual bond, in a case of necessity that requires it, or their implementation after the conclusion of the administrative contract, but it was declared illegal due to the violation of legal rules in concluding administrative contracts. The theory can also be applied during the implementation of the legitimate administrative contract that was concluded in accordance with the legal rules, either in the scope of the implementation of additional works, or in the scope of the implementation of subcontracting contracts. The theory can also be applied during the implementation of the legitimate administrative contract that was concluded in accordance with the legal rules, either in the scope of the implementation of additional works, or in the scope of the implementation of subcontracting contracts. In all the previous fields the contractor was called the "actual contractor or quasi-contractor" due to the emergence of a relationship similar to the contractual relationship called "the semi-contractual relationship or the actual relationship", in contrast to the term "legal contractor" who has a contractual relationship with the administration that is valid, legitimate, and productive of all its effects. As a result of that discrimination, the actual contractor was compensated for the beneficial expenses for the administration only, after deducting the value of the profit that he intended to achieve through his implementation of the services to the administration.


**Keywords:** administrative contract, actual contract, administrative quasi-contract, actual contractor, quasi- contractor, administrative quasi-contractual responsibility, unjust enrichment.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Law
Public Law Department

# The role of unjust enrichment theory in protecting the actual contractor within the framework of the administrative contract

## Comparative study

**A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph.D in public law**

By
**Mohammed Alaa Mohammed**

**Supervisor**
**Mohammed Al-Hallak**
**Public Law Professor**
**Faculty of Law**
**Damascus University**

**Associate supervisor**
**Ammar Al-Terkawi**
**Public Law Professor**
**Faculty of Law**
**Damascus University**

**2021**